مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية المجلد 18/ العـدد: ديسمبر (2025)، ص 339–358

العناقيد الصناعية كخيار استراتيجي لتعزيز التنويع الاقتصادي: قراءة في التجربة الجزائرية وآفاقها المستقبلية

Industrial clusters as a strategic option to enhance economic diversification: A reading of the Algerian experience and its future prospects.

* فطيمة الزهراء فنازي، ريان بولغب

[1]جامعة 20 أوث 1955 -سكيكدة- (الجزائر)، fz.fenazi@univ-skikda.dz*

[2]جامعة 8 ماي 1945 -قالمة- (الجزائر)، bouleghb.rayene@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام:2025/09/14 تاريخ القبول: 2025/10/05 تاريخ النشر:2025/12/25

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع اعتماد العناقيد الصناعية كآلية لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر كونها تعاني من تبعية اقتصادية للمحروقات، في ظل هشاشة واضحة التي تعاني منها مختلف القطاعات الإنتاجية (الزراعية، الصناعية، وغيرها)، وللوصول إلى الأهداف المرجوة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي كونه يلائم هذا النوع من الدراسات. اين خلصت نتائج الدراسة إلى أن العناقيد الصناعية في الجزائر نشأت بصفة عفوية دون دراسة أو تخطيط ممنهج من طرف أصحاب القرار، حيث تتميز هذه التجربة بتواضعها مقارنة ببعض التجارب الأجنبية أو حتى العربية، وهذا يرجع بشكل كبير إلى حداثة اعتماد هاته الاستراتيجية من جهة وإلى عدم وجود تكامل بين الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية والعناقيد من جهة أخرى.وتوصي الدراسة بضرورة توفير بيئة تنظيمية وتشريعية مناسبة لها، والعمل تحت مراقبة خبراء وتقديم الدعم اللازم من أجل تفعيل هذه العناقيد.

الكلمات المفتاحية: العناقيد الصناعية، التنويع الاقتصادي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تصنيف JEL: LO; L2;E1

Abstract:

This study aims to shed light on the role of industrial clusters as a mechanism for achieving economic diversification in Algeria, a country still heavily dependent on hydrocarbons. The issue is particularly pressing given the evident fragility of various productive sectors, including agriculture and industry. To achieve the study's objectives, the descriptive–analytical method was employed, as it best suits this type of research.The findings reveal that industrial clusters in Algeria have emerged spontaneously, without prior planning or systematic policy support from decision-makers. Compared with the experience of certain foreign and even Arab countries, Algeria's attempt remains modest, largely due to the recent adoption of this strategy and the lack of alignment between the national industrial development strategy and cluster initiatives.The study recommends establishing a supportive regulatory and legislative framework, ensuring close supervision by experts, and providing the necessary assistance to strengthen and activate these clusters.

Keywords: Industrial clusters, economic diversification, small and medium enterprises (SMEs).

Classification JEL: LO; L2;E1.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

تُعد سياسات التنويع الاقتصادي من الركائز الأساسية لبرامج التنمية الاقتصادية المستدامة، كما تمثل أحد أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري بحكم اعتماده المفرط على مورد وحيد يتمثل في المحروقات، والتي تخضع أسعارها وتقلب عائداتها للتطورات الحاصلة في الأسواق النفطية العالمية. هذا الارتباط الوثيق بأسواق النفط يجعل تمويل برامج التنمية مرهونًا بدرجة استقرارها، الأمر الذي يفرض على الجزائر ضرورة البحث عن بدائل قادرة على تنويع مصادر الدخل الوطني وضمان استقرار النمو الاقتصادي.

وفي هذا السياق، برزت العناقيد الصناعية كأحد أهم الآليات التي تبنتها العديد من الدول لتعزيز التنويع الاقتصادي، باعتبارها ألية فعّالة لرفع معدلات النمو، تحسين القدرة التنافسية، ودعم الابتكار. وتمثل هذه العناقيد بيئة محفزة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال اعتماد مقاربة شمولية تقوم على تطوير كافة الفاعلين ضمن سلسلة القيمة المضافة؛ بدءًا من المؤسسات الموردة للمواد الأولية وصولاً إلى المؤسسات المسؤولة عن تسليم المنتج النهائي للمستهلك.وتكمن أهمية العناقيد الصناعية في قدرتها على تحقيق وفورات الحجم، والاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية، إضافة إلى تعزيز التخصص وتقسيم العمل بين المؤسسات، وهو ما يؤدي بدوره إلى رفع كفاءة الإنتاج والاستجابة لطلبات السوق واسعة النطاق.

والجزائر باعتبارها دولة ريعية تعتمد بشكل كبير على النفط في رسم سياستها الاقتصادية،بالرغم مرور عقود من تبني خطط وبرامج للتنويع، ما يزال النفط يشكل المصدر الأساسي للدخل القومي والنقد الأجنبي والمساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، مع محدودية أثره في تحفيز بقية القطاعات الإنتاجية. ومع تراجع أسعار النفط وما ترتب عنه من ضغوط مالية، اتجهت الدولة نحو تبني نموذج اقتصادي جديد قائم على التنويع، وتشجيع المبادرات المقاولاتية، وتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تشكيل ما يعرف بالعناقيد الصناعية. وعلى ضوء ما سبق، تتحدد إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن لاعتماد العناقيد الصناعية أن يسهم في تحقيق هدف التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

- **فرضية الدراسة**

يمثل اعتماد العناقيد الصناعية آلية فعالة للحد من تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات. حيثيساهم تفعيلها في تحسين تنافسية القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات ورفع مساهمتها في النمو الاقتصادي.

- **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل في:

- ✓ إبراز مفهوم العناقيد الصناعية ودورها في تعزيز النمو والتنافسية؛
- ✓ تحليل واقع التويع الاقتصادي في الجزائر بناءً على بعض المؤشرات الكمية؛
- ✓ الوقوف على واقع اعتماد العناقيد الصناعية كتوجه استراتيجي في سبيل تعزيز التنويع الاقتصادي .

- **المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة**

سعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا، وللوصول إلى الأهداف المسطرة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يلائم هذا النوع من الدراسات.

- **محاور الدراسة**

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة؛
المحور الثاني: تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2012-2021)؛
المحور الثالث: اعتماد العناقيد الصناعية كأداة لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر.

المحور الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة

يعد التنويع الاقتصاديمن أهم الأهدافالتي تسعىمختلف الدول إلى تحقيقها، باختلاف مستوياتها خاصة الدول النفطية المعتمدة اعتماد شبه كلي على العوائد النفطية، كونه يستهدف تقليل الاعتماد على قطاع وحيد دون القطاعات الأخرى، ويعمل على توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه التكامل في الاقتصاد.

أولا: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

1. مفهوم التنويع الاقتصاديوأهدافه

يشير التنويع الاقتصادي إلى التحول من الاعتماد على القطاعات التقليدية، مثل الزراعة والموارد الطبيعية (النفط والتعدين)، نحو مجموعة أوسع من القطاعات والخدمات عالية الجودة، ويرتبط التنويع بشكل وثيق بعملية التحول الهيكلي، أي التحول الديناميكي للموارد من القطاعات الأقل إنتاجية إلى القطاعات الأكثر إنتاجية، بما في ذلك الصناعات المعتمدة على المعرفة. هذه العملية، التي تتضمن الاستفادة من الميزة النسبية الحالية للدولة وبناء القدرات اللازمة لإنشاء مزايا نسبية جديدة، كمايعمل التنويع كعمود أساسي لتعزيز النمو المستدام وتحسين مستويات المعيشة، خاصة في الاقتصادات النامية. لقد سلطت التحديات العالمية الأخيرة، بما في ذلك تغير المناخ، والتغيير التكنولوجي، والتجزئة الجيو-اقتصادية**(Corinne , Giovanni , Monique , Chris, & Nikola , 2024, p. 03)**.

وفق تعريف **منظمة الأمم المتحدة لتغير المناخ(UNCC)** ، يُقصد بالتنويع الاقتصادي تلك العملية التي تستهدف إعادة هيكلة الإنتاج عبر إدماج قطاعات جديدة مولّدة للدخل، إلى جانب توسيع نطاق الأسواق سواء الداخلية منها أو أسواق التصدير. ويرتبط هذا المفهوم بالسياسات التنموية الرامية إلى خفض مستوى المخاطر الاقتصادية، وتعزيز القيمة المضافة، وذلك من خلال توجيه الاقتصاد نحو مجالات وقطاعات وأسواق متعددة ومتنوعة(**فرج، 2018، صفحة 165**).

انطلاقاً مما سبق، يمكن تعريف التنويع الاقتصادي باعتباره عملية شاملة تهدف إلى تحرير الاقتصاد من محدودية مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على إيرادات قطاع واحد أو سلعة أساسية، من خلال بناء قاعدة اقتصادية قوية تقوم على مقومات وأنشطة متنوعة وقطاعات متكاملة. ويهدف هذا النهج إلى تلبية الاحتياجات الأساسية والمتزايدة للمجتمع، مع تعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات والصدمات الداخلية والخارجية.

وترمي سياسات التنويع الاقتصادي إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أهمها(**الحسين، 2019، صفحة 03**):

- **التعامل مع الأزمات الخارجية والتقليل من آثارها الاقتصادية**:يهدف التنويع إلى مواجهة تقلبات أسعار المواد الأولية (مثل النفط) أو حالات الركود في الأسواق العالمية، بما يقلل من حدة المخاطر الاقتصادية؛
- **توسيع قاعدة الاستثمار وتعزيز الترابط الاقتصادي**:من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية والحد من الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية، بما يعزز مرونة الاقتصاد؛

- **تطوير قطاعات متعددة ورفع القيمة المضافة:** يسهم التنويع في تحسين أداء مختلف القطاعات لتكون مصادر جديدة للدخل، مما يرفع القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات والصدمات الخارجية؛
- **استدامة التنمية الاقتصادية:**يتحقق ذلك عبر تنمية قطاعات متنوعة تولّد مصادر متعددة للدخل والعملات الأجنبية، بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات طويلة الأجل.

2.1 مؤشراتالتنويع الاقتصادي

يقاس التنوع الاقتصادي بمؤشرات عديدة ومتنوعة ويمكن تلخيصها في(**نزار و خالد، 2014**):

- **معدل ودرجة التغير الهيكلي:**يُستدل عليه من خلال النسبة المئوية لمساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، مع متابعة اتجاهات هذه المساهمة بالزيادة أو النقصان عبر الزمن؛
- **درجة استقرار الناتج المحلي الإجمالي:**يقاس من خلال مدى ارتباطه بتقلبات أسعار النفط، حيث يُفترض أن يسهم التنويع في تقليل حدة عدم الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل؛
- **اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية:**يُعد مؤشرًا على نجاح الدولة في إيجاد مصادر بديلة للإيرادات العامة، كلما زاد حجمها واتساعها بمرور الزمن؛
- **مساهمة الصادرات غير النفطية:**تُقاس بنسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات، حيث يعكس نموها التدريجي اتساع قاعدة التنويع الاقتصادي؛
- **توزيع العمالة حسب القطاعات:**يُظهر التغير في إجمالي حجم العمالة واتجاهها نحو قطاعات مختلفة مدى اتساقها مع التحولات في البنية القطاعية للناتج المحلي الإجمالي؛
- **إسهام القطاعين العام والخاص:**يُعتبر التغير في الأهمية النسبية لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي مؤشرًا رئيسيًا، إذ يُفترض أن يواكب التنويع زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الكلي؛
- **مؤشرات الإنتاجية:** يستخدم هذه المقاييس خاصة في الأنشطة الاقتصادية المتنوعة للقطاع الخاص، لقياس معدلات التحديث والنمو في الأداء الإنتاجي(**معسكري، 2020، صفحة 905**)؛
- **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات:** والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المتزايد للصادرات غير النفطية إلى ارتفاع التنويع الاقتصادي.

توجد العديد من المؤشرات القياسية التي يتم الاعتماد عليها في قياس التنويع الاقتصادي تختلف كفاءتها من مؤشر إلى أخر فمنها من يعتمد على ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف، ومنها من يعتمد على خاصية التركيز كمؤشر جيني (Concentration) ومنها من يعتمد على التنوع (Diversification) كمعامل "هير فندال – هيرشمان" الذي يعتبر الأكثر شيوعا، وتتقارب هذه المؤشرات في نتائج قياسها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي (**الخطيب، 2011، صفحة 210**).

ثانيا: عموميات حولالعناقيد الصناعية

ظهرت فكرة العناقيد الصناعية كإحدى التوجهات التنموية التي تسعى إلى تحسين فرص تنافسية القطاعات الانتاجية، من خلال دعم المؤسسات المختلفة خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، باعتبارها تمثل أحد أهم المكونات ضمن العنقود الصناعي إلى جانب أطراف أخرى، وذلك في إطار تخصص محدد ضمن صناعة معينة كنظام مترابط، يساهم في رفع مستوى نمو وتنافسية اقتصاديات الدول.

1. مفهومالعناقيد الصناعية

تعرف العناقيد الصناعية على أنها: "تجمعات جغرافية محلية، إقليمية وعالمية لعدد من المؤسسات المرتبطة والمتصلة ببعضها البعض في مجال معين بما يمثل منظومة من الأنشطة اللازمة لتشجيع ودعم التنافسية"، وهو ما يشير إلى أن العنقود الصناعي عبارة عن "تمركز جغرافي لمجموعة من المؤسسات والهيئات تتكامل وتترابط فيها بينها في مجال معين، وهذا وفقا لعلاقات ناجمة عن تشابه أهدافها، وهذا في إطار تحقيق ميزة تنافسية، ويمتد هذا التمركز جغرافيا من مدينة أو دولة أو حتى إلى إقليم آخر"(**بن طيرش و بوسالم، 2017، صفحة 87**).

كما يمكن تعريف العنقود الصناعي على أنه " مجموعة مترابطة من الصناعات تقوم على التعاون والتنسيق بين مكوناتها، وترتبط فيما بينها من حيث مدخلات وأساليب الإنتاج، والتكنولوجيا المستعملة، والفئة المستهدفة من المستهلكين، وقنوات التوزيع، إضافة إلى الكفاءات البشرية اللازمة للعملية الإنتاجية. وتمتاز هذه الصناعات بقدرتها على تحقيق تنافسية عالية محلياً وعالمياً، خاصة عند اندماج الشركات والمؤسسات ضمنها لتحقيق مردودية وربحية أكبر". ويقول بورتر فيهذا المجال، أن العناقيد تستطيع التأثير في التنافس من خلال ثلاثة طرق(**Porter, 1998, p. 78**):

- زيادة الإنتاجية من الشركات في العنقود؛
- قيادة الإبداع في مجال النشاط؛
- استحداث أعمال جديدة في المجال.

وتتمثل أبرز خصائص العناقيد الصناعية في كونها شبكات مترابطة من الصناعات تجمعها علاقات إنتاجية وتكنولوجية وبشرية ومؤسساتية، وتشمل مختلف حلقات سلسلة القيمة المضافة من المدخلات إلى المستهلكين. كما تتكامل هذه العناقيد مع القطاعات والأنشطة عبر الروابط الأمامية والخلفية، ويختلف نطاقها الجغرافي بين الإقليم الواحد والدولة بأكملها، بل قد يمتد دوليًا بفضل العولمة وتطور النقل والاتصالات. أين تنطوي على العديد من المزايا التي تتمثل في قدرتها على تحقيق وفورات الحجم الكبير، وخفض تكاليف الإنتاج من خلال تقليل تكاليف تبادل السلع الوسيطة، مما يعزز القدرة التنافسية ويفتح أسواقًا خارجية جديدة. كما تسهم في رفع كفاءة الإنتاج وجودة المنتجات عبر التخصص وتقسيم العمل، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة المخاطر التكنولوجية والتمويلية. وتتيح الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية، وزيادة المشاركة في الأسواق الدولية، وتعزيز الابتكار وتبادل المعرفة. إضافةً إلى ذلك، تُسهم في خفض البطالة، وتطوير البنية التحتية والخدمات المالية والقانونية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية(**الحداد ، 2022، صفحة 81**).

2. مكونات وأنواع العناقيد الصناعية

وانطلاقا من هذه التعريفات السابقة، يلاحظ أن العناقيد الصناعية يمكنها أن تتضمن العناصر المجسدة في الشكل أدناه(**بن طيرش و بوسالم، 2017، صفحة 88**):

- مورّدو المدخلات الأساسية (مواد خام، آلات)؛
- مزودو البنية التحتية (طاقة، نقل، اتصالات)؛
- قنوات التسويق والمنتجات المكملة؛
- شركات بتقنيات أو موارد متشابهة؛

- جامعات ومعاهد تدريب؛
- هيئات المواصفات والجودة؛
- مؤسسات التكوين المهني؛
- نقابات مهنية للدعم والتأهيل.

الشكل رقم (01):الأطراف الفاعلة في تشكيل العنقود الصناعي

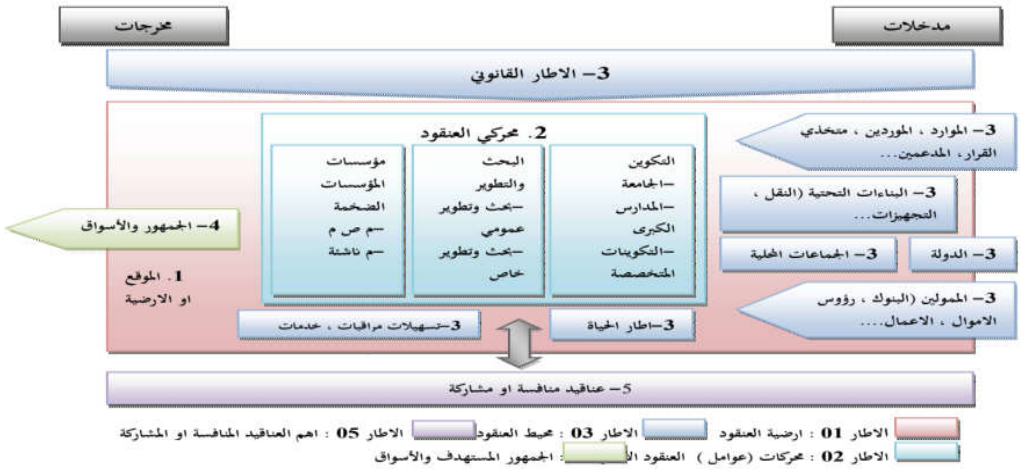

المصدر:(طرويبا، 2019، صفحة 23).

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنماط رئيسية من العناقيد الصناعية:**(Al-Anani, 2020)**

- **عنقود سلسلة القيمة:**

يعدّ الأكثر انتشارًا، ويتكوّن من مجموعة مؤسسات مترابطة تقوم بعمليات شراء وبيع متبادلة عبر مراحل الإنتاج المختلفة (مثل المصانع، موردي المدخلات، المستشفيات، الصيدليات).

من أبرز أشكاله ما يُعرف بالتجمعات المارشالية، التي أشار إليها الاقتصادي ألفريد مارشال، وهي تجمعات تضم عددًا كبيرًا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، القائمة على علاقات تعاون وتبادل فيما بينها.

- **عناقيد المركز والفروع:**

يتشكل هذا النوع من منشآت عالمية أو إقليمية كبرى تحيط بها شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.يتميز بارتفاع حجم المعاملات التجارية وتكامل الروابط بين المركز وفروعه.

- **عنقود العمالة المشتركة:**

يعتمد على تركز الشركات التي تستخدم قوى عاملة ذات مهارات متشابهة.يساهم في خفض تكاليف البحث عن الوظائف، ويعزز الروابط والعلاقات الداخلية بين المؤسسات داخل العنقود.

3. آلية عمل العناقيد الصناعية ومراحل تشكلها

1.3 ألية عمل العناقيد الصناعية

ترتكز آلية عمل العنقود الصناعي على أربعة مبادئ أساسية، ومن خلال تكامل هذه المبادئ يمكن أن يصل العنقود للتنافسية المطلوبة. وفيما يلي أهم هذه المبادئ (**جباري و العوادي، 2024، الصفحات 42-43**):

- **التركيز الجغرافي**: يتمثل في تجمع الشركات في منطقة محددة بفضل ما توفره من مزايا ملموسة، مثل الموارد الطبيعية أو البنية التحتية، حيث تنضم هذه الشركات للعنقود للاستفادة من تقليص التكاليف وتحقيق وفورات الحجم؛
- **التخصص**: كلما زادت كفاءة الشركات في مجال تخصصها وسرعتها في تطوير منتجاته، ارتفعت فرص نجاح التجمع؛
- **المنافسة**: تمثل المحرك الأساسي لديناميكية العنقود، إذ يدفع التنافس الشركات إلى الابتكار المستمر وتطوير تقنيات جديدة؛
- **التعاون**: مع تطور العنقود تتوطد علاقات التبادل بين الشركات، بما يضمن تدفق المنافع المتبادلة بينها في مختلف الاتجاهات.

2.3 مراحل حياة العنقود الصناعي

تُعدّ عملية تشكّل العناقيد الصناعية مسارًا تدريجيًا طويل الأمد قد يمتد لسنوات، وغالبًا ما تنشأ هذه العناقيد بصورة تلقائية دون تدخل مباشر من السياسات العامة. ويمكن تحديد دورة حياتها في المراحل الآتية ((**كافي و محبوب، 2018، الصفحات 177-178**)

- **مرحلة التجميع**: تتركز البداية في تجمع محدود من الشركات في نشاط صناعي معين داخل مجال جغرافي محدد، مع وجود عدد قليل من المؤسسات الداعمة؛
- **مرحلة الظهور (الجنين)**: تبدأ علاقات التعاون والمشاريع المشتركة بين بعض الشركات، غالبًا مدفوعة بابتكارات أو اختراعات جديدة أو دخول استثمارات إضافية؛
- **مرحلة النمو**: يتزايد عدد المؤسسات المشاركة، ويزداد جذب الاستثمارات، مع توسع الروابط التعاونية وارتفاع شهرة العنقود؛
- **مرحلة النضج**: تصبح أنماط الإنتاج والتعاون أكثر استقرارًا وروتينية، ويشهد العنقود توسعًا في عدد الشركات وانجذابًا متزايدًا لرؤوس الأموال الأجنبية؛
- **مرحلة التحول**: تحدث نتيجة التطور التكنولوجي أو تغير أنماط الإنتاج، حيث تُستبدل المنتجات القديمة بأخرى أكثر كفاءة وأقل تكلفة، مما يؤدي إلى إعادة تشكيل العنقود أو ظهوره في صورة جديدة بنشاطات أو منتجات معدلة.

الشكل الموالي يوضح مراحل حياة العنقود الصناعي:

الشكل رقم (02):مراحل حياة العنقود الصناعي

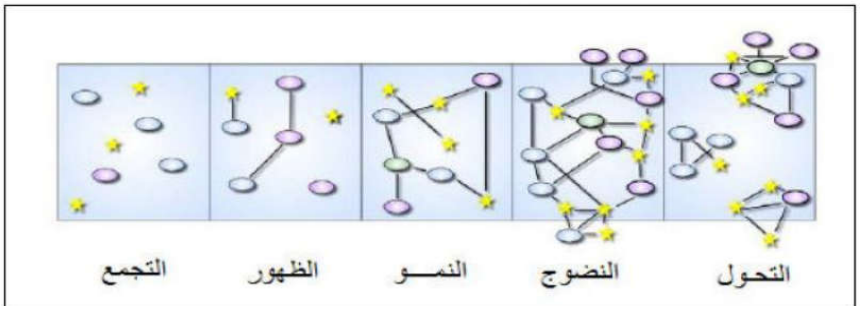

المصدر: (صندوق التنمية الصناعية السعودي، 2008، صفحة 12).

المحور الثاني:تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائرفي الفترة (2012-2021)

يعاني الاقتصاد الجزائري من هيمنة مساهمة القطاع النفطي بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، حيثتعتبر الجزائر من الدول النامية التي مازلت تدور في حلقة مفرغة في ظل اقتصاد ريعي يعتمد على العوائد النفطية وفشلت في إيجاد بدائل من شأنها حماية اقتصادها. ومن خلال هذا المحور سنحاول تحليل واقع التنويع الاقتصادي من خلال قراءة لبعض المؤشرات الكلية فيالجزائر في الفترة (2012-2021).

أولا: قراءة تحليلية في بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر

1. واقع تنويع القطاعات الاقتصادية حسب توزيع الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)

تعد مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي المعيار الحقيقي لمعرفة مدى تحقق التنويع الاقتصادي للدولة ما، ويبين الجدول الموالي نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي للفترة 2012-2021.

الجدول رقم (01):نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2012-2021 (نسبة مئوية)

السنوات	قطاع المحروقات	الفلاحة	الصناعة	البناء والاشغال العمومية	خدمات خارج الإدارة العمومية	حقوق الرسم على الواردات
2012	40.83	10.48	5.37	11.00	24.37	7.95
2013	36.75	11.37	5.35	11.23	26.70	8.60
2014	32.15	12.23	5.78	12.38	28.89	8.57
2015	22.74	14.05	6.54	13.85	32.99	9.82
2016	21.03	14.88	6.78	14.38	33.62	9.31
2017	22.81	14.66	6.56	13.99	32.64	9.34
2018	26.21	13.95	6.40	12.99	31.57	8.89
2019	23.16	14.68	6.75	13.93	32.08	9.40
2020	17.27	17.43	7.74	15.32	32.34	9.90
2021	26.35	14.41	7.12	13.34	29.94	8.83
المتوسط	**32.35**	**12.27**	**6.69**	**11.79**	**28.15**	**8.43**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:(Banque d'Algérie, juin 2012)؛(Banque d'Algérie، 2021)؛(la Banque d'Algérie، 2022).

تشير بيانات الفترة 2012-2021 إلى هيمنة واضحة لقطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري، حيث يسهم بمعدل يقارب 40% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تقترب مساهمة قطاع التجارة والخدمات من 17.19%. تليهما قطاعات البناء والأشغال العمومية والنقل والاتصالات بمعدلات متقاربة، بينما سجلت الزراعة نحو 11.37%، واحتلت الصناعة خارج المحروقات موقعًا هامشياً بمعدل متوسط لا يتجاوز 6.46%. وبتالي تُظهر النسبة العالية لقطاع المحروقات عرضة الاقتصاد لتقلبات أسعار الخام وصدمات الطلب الخارجي، ما يفاقم هشاشة المالية العامة والميزان التجاري عند تراجع الإيرادات النفطية.

2. واقع تنويع الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)

يتكون هيكل الصادرات الجزائرية من سبع قطاعات أساسية (مواد غذائية، الطاقة والزيوت، مواد خام، ومنتجات نصف مصنعة، وتجهيزات فلاحية، وتجهيزات صناعية، وسلع استهلاكية)، ويمثل الجدول رقم (02) تطور هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2012-2021.

الجدول رقم (02):تطور هيكل الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2012-2021(مليون دولار)

السنوات	سلع استهلاكية	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	منتجات نصف مصنعة	المواد الخام	الطاقة	المواد الغذائية	الصادرات الكلية
2012	19	32	1	1527	168	69804	315	**71866**
2013	17	28	0	1458	109	62960	402	**64974**
2014	11	16	2	2121	109	60304	323	**62886**
2015	11	19	1	1597	106	32699	235	**34668**
2016	19	54	0	1321	84	28221	327	**30026**
2017	20	78	0.29	1410	73	33261	349	**35191.29**
2018	33	90	0.3	2242	92	38338	373	**41168.3**
2019	36	83	0	1445	96	33244	408	**35312**
2020	37	77	0	1287	71	20016	437	**21925**
2021	63	188	0	3486	182	34058	576	**38553**
المتوسط	26.81	53.81	2.84	1499.72	119.04	42360.77	230.77	**44293.79**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Banque d'Algérie, juin 2012)؛(Banque d'Algérie، 2021)؛ (la Banque d'Algérie، 2022).

الملاحظ من الجدول رقم (02)، أن صادرات قطاع الطاقة (النفط والغاز) تطغى على هيكل الصادرات بمعدل وسطي يقارب **42.36**مليار دولار سنويًا، ما يعكس اعتمادًا شبه كليًّا على المحروقات. من جهة أخرى نجد أن مساهمة بقية القطاعات (المنتجات الغذائية، المواد الخام، المنتجات نصف المصنعة، والتجهيزات الصناعية) ضئيلة نسبيًا، مع تحسّن طفيف للمنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية في 2021، وهو ما يمكن اعتباره كبداية لترقية هيكلية، لكنه يظل محدودًا وغير مستدام ما لم يصاحبه سياسات تمكينية. كما يلاحَظ تذبذب كبير في قيمة الصادرات سنويًا، ما يدلّ على هشاشة الربط بين الاقتصاد المحلي والأسواق الخارجية وحساسية الأداء لصدمات خارجية (أسعار النفط، أزمات عالمية).

3. واقع تنويع الإيرادات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2012-2021)

انعكست الطبيعة الأحادية للاقتصاد الجزائري على عناصر الموازنة العامة، التي أصبحت متأثرة بكل ما يطرأ في سوق النفط من توازنات سعرية، فموازنة الدولة الجزائرية تتضخم وتنكمش تبعا لما يحصل في الإيرادات النفطية.

الجدول رقم (03):تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2012–2021 (مليار دينار جزائري)

السنوات	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	الجباية العادية	إيرادات أخرى
2012	3805.19	1519.04	1909.74	376.41
2013	3888	1615.9	2023.7	248.4
2014	3926.65	1577.73	2090.36	258.56
2015	4560.74	1722.94	2362.85	474.95
2016	5021.17	1682.55	2491.8	846.82
2017	6047.9	2177	2630	1240.9
2018	6826.9	2887.1	2711.8	1228
2019	6601.6	2668.5	2843.5	1089.6
2020	5640.9	1921.6	2625.1	1094.2
2021	6586.6	2609.2	2761.7	1215.7
المتوسط	**3561.21**	**1546.28**	**1537.39**	477.55

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:(Banque d'Algérie, juin 2012)؛ (Banque d'Algérie، 2021)؛ (la Banque d'Algérie، 2022).

ويعكس الجدولأعلاه اعتماد الجزائر الكبير على الجباية النفطية كمصدر رئيسي للإيرادات العامة، مما يجعل المالية العمومية عرضة لتقلبات أسعار النفط. في المقابل، تبقى الجباية العادية والإيرادات الأخرى ضعيفة، رغم بعض التحسن، وهو ما يبرز ضعف تنويع مصادر الإيرادات ويدعو إلى إصلاح جبائي شامل.

ثانيا: مساهمة القطاع الصناعي في التنويع الاقتصادي في الجزائر

سنحاول في هذا العنصر تحليل مدى مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال عرض وتحليل بعض المؤشرات الخاصة بذلك.

1. مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية في الجزائرخلال الفترة 2012– 2021

يُعتبر القطاع الصناعي أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، حيث يشكّل محرّكًا رئيسيًا لخلق القيمة المضافة. غير أن تتبّع تطور مساهمة الصناعة في الاقتصاد الجزائري خلال العقد الأخير يكشف عن محدودية دورها مقارنة ببقية القطاعات، وهو ما يظهر بوضوح من خلال **معطيات الجدول رقم (04)**.حيثتشير بيانات الفترة 2012–2021 عن ضعف مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية، إذ لم تتجاوز 9.26%، بينما بلغ متوسطها نحو 7.11% فقط. كما يتضح وجود تذبذب ملحوظ في نسب المساهمة خلال سنوات الدراسة، ما يعكس هشاشة البنية الصناعية. حيث أن ضعف الهيكل الصناعي يعكس قصورًا في قدرته على خلق قيمة مضافة مستدامة ودوره المحدود في دفع النمو الاقتصادي. ومنه فإن استمرار هذه الوضعية يؤكد اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاعات أولية (المحروقات) مع بقاء الصناعة الأخرى في موقع ثانوي.

الجدول رقم (04):نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية في الجزائر خلال الفترة 2012– 2021

السنة	مساهمة ق ص في القيمة المضافة الكلية (%)	معدل التغير في المساهمة (%)
2012	5.84	**-0.09**
2013	6.00	**2.72**
2014	6.32	**5.34**
2015	7.38	**16.70**
2016	7.50	**1.62**
2017	7.26	**-3.12**
2018	6.97	**-3.99**
2019	7.40	**6.04**
2020	8.32	**12.49**
2021	7.21	**-13.34**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Banque d'Algérie, juin 2012)؛ (Banque d'Algérie، 2021)؛ (la Banque d'Algérie، 2022).

2. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخامخلال الفترة 2012– 2021

يمكن القولأن القطاع الصناعي يمثل نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، حيث أن مساهمته في الناتج المحلي الخام غالبا ما تكون متذبذبة وضعيفة. وهذا ما يوضحه جليا والجدول الموالي حول مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2012-2021.

الجدول رقم (05):مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2012–2021 (نسبة مئوية)

السنوات	مساهمة ق ص في الناتج الداخلي الخام	معدل التغير في المساهمة
2012	4.50	**-1.15**
2013	4.64	**3.01**
2014	4.86	**4.88**
2015	5.50	**13.14**
2016	5.59	**1.64**
2017	5.51	**-1.39**
2018	5.42	**-1.62**
2019	5.67	**4.53**
2020	6.27	**10.66**
2021	5.78	**-7.91**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (Banque d'Algérie, juin 2012)؛ (Banque d'Algérie، 2021)؛ (la Banque d'Algérie، 2022).

يُظهر الجدول أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام بالجزائر ظلت ضعيفة ومحدودة خلال الفترة 2012–2021، إذ تراوحت بين 4.5% و6.27% فقط. ورغم تسجيل بعض التحسن في سنوات معينة (خاصة 2015 و2020)، إلا أن الاتجاه العام يكشف عن تذبذب واضح وعدم استقرار في الأداء، حيث تعاقبت فترات نمو إيجابي (2013، 2015، 2020) مع فترات انكماش سلبي (2012، 2017، 2018، 2021)، هذا التذبذب يعكس هشاشة البنية الصناعية الوطنية واعتمادها الكبير على ظروف ظرفية بدلًا من خطط إنتاجية مستدامة، كما يُبرز قصور مساهمة الصناعة في تنويع الاقتصاد مقارنة بحجم الناتج الداخلي الخام.

3. مساهمة القطاع الصناعي في تنويع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

من أبرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري ضرورة التخلص من طابعه كاقتصاد أحادي التصدير، وذلك عبر توسيع قاعدة الصادرات، وهو هدف لا يمكن بلوغه إلا من خلال تعزيز القدرات الإنتاجية للقطاعات غير النفطية من حيث الكم والنوع.

الجدول رقم (06):مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات خارج قطاع المحروقاتخلال الفترة 2012–2019 (%)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات	1.8	2	2.2	2.5	3.5	4.7	4.6	4.3	-	**-**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: (البنك الدولي، 2022).

من خلال الجدول رقم (06)، نلاحظ وجود محدودية واضحة في مساهمة القطاع الصناعي ضمن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، إذ ظلت النسب المسجّلة ضعيفة جدًا ولم تتجاوز سقف 4%في أفضل الحالات. حيث أن تطور نسب المساهمة بقي محدودًا، ويُظهر مسارًا متذبذبًا يعكس هشاشة القدرات التصديرية الصناعية. وعليه، فإن ضعف مساهمة الصناعة في الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة المدروسة يعكس استمرار **التبعية الريعية** وغياب إستراتيجية فعّالة للتصنيع والتصدير، ما يفرض ضرورة تكثيف الجهود لرفع القيمة المضافة الصناعية وتوسيع قاعدة الصادرات عبر تشجيع الصناعات التحويلية والمنتجات ذات القدرة التنافسية في الأسواق الدولية.

المحور الثالث: اعتماد العناقيد الصناعية كأداة لدعم التنوع الاقتصادي في الجزائر

يعد تنويع الاقتصاد الوطني منطلقا أساسيا لمواجهة تحديات النظام العالمي، الأمر الذي يتطلبجهودا جادة للقيام بتعديلات وتغييرات جوهرية في منظومة متكاملة، من خلال إتباع السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية المعززة للقدرةالتنافسية، وكذلك وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية الملائمة لمختلفالقطاعات الاقتصادية.

أولا: نشأة وتطور العناقيد الصناعية في الجزائر

برز مفهوم العناقيد الصناعية في الجزائر سنة 2007 خلال *الجلسات الوطنية للاستراتيجية الصناعية* التي نظمتها وزارة الصناعة بهدف إنعاش القطاع الصناعي، حيث جرى تحديد القطاعات ذات الأولوية مع التركيز على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومنذ 2008، شرعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في دعم تطوير أنظمة الإنتاج المحلية بعدة فروع حرفية. كما تبنّى التعاون الألماني هذا التوجه عبر برنامج التنمية الاقتصادية المستدامة (**DEVED**)التابع للوكالة الألمانية للتعاون الدولي (**GIZ**)، والذي

ركز على دعم عناقيد في مجالات مثل بناء السفن وإصلاحها، التمور، الطماطم، وخدمات النقل والإمداد، سعياً إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالاعتماد على أربعة محاور رئيسية(**بلغنامي، 2024، صفحة 156**):

- تقوية السياسات والاستراتيجيات المخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير الخدمات الموجهة لها مع تحفيز الابتكار؛
- تحسين آليات التمويل والتمويل الميسر لهذه المؤسسات؛
- مساندة الجمعيات المهنية والغرف ومنظمات أرباب العمل.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مازالت تعمل بشكل منعزل، ولا توجد روابط سواء فيما بينها أو مع المؤسسات الأخرى أو المحيط وتتعدد ملامح التجمعات العنقودية في الجزائر فيما يلي(**قوفي ، 2017، صفحة 195**):

- **أقطاب التميز / المراكز التقنية**: هياكل متخصصة في قطاعات صناعية مختلفة تعتمد على الشراكة، وتهدف إلى تعزيز الابتكار ورفع تنافسية المؤسسات عبر أنشطة البحث والتطوير، خاصة لفائدة المؤسسات التي تعجز عن تحمل تكاليف التجارب الخاصة بتطوير منتجات قائمة أو ابتكار أخرى جديدة؛
- **النواة "نيكليوس" لدعم تآزر الحرفيين**: برنامج أُطلق في إطار التعاون الجزائري–الألماني بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والوكالة الألمانية للتعاون التقني ابتداءً من جويلية 2007، يقوم على إنشاء تجمعات مهنية صغيرة تضم مقاولين أو حرفيين ينشطون في نفس الفرع أو المجال؛
- **أنظمة الإنتاج المحلية**: تتشكل في الجزائر من عدة أطراف منها: هيئات التنشيط، غرف الصناعة التقليدية والحرف، الجماعات المحلية، مؤسسات الدولة، هياكل التكوين، مديرية الضرائب، أجهزة الدعم، البنوك، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء. يجتمع هؤلاء الفاعلون لتبادل الخبرات، ومناقشة التحديات المشتركة، واستشراف الحلول والتطلعات المستقبلية؛
- **المناطق الصناعية**: بدأت الدولة منذ الثمانينات في تخصيص مساحات مهيأة للمستثمرين تحت إشراف هيئات متخصصة، وتهدف هذه المناطق إلى تعزيز التكامل بين القطاع الصناعي وبقية القطاعات الاقتصادية.

كما عملت وزارة تهيئة الاقليم على ادخال مفهوم أقطاب التنافسية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2030 والذي أبرز القطاعات التي تم استهدافها والتركيز عليها من خلال تحديد خمسة اقطاب من خمس مناطق مختلفة. تتمثل هذه الأقطاب في:

- **قطب الجزائر**:يضم الجزائر العاصمة، سيدي عبد الله وبوينان، ويركز على التكنولوجيا المتقدمة، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، إضافة إلى علوم البيولوجيا؛
- **قطب وهران**: يشمل وهران، مستغانم، سيدي بلعباس وتلمسان، ويتميز باهتمامه بالكيمياء العضوية والطاقة، إلى جانب تكنولوجيات الفضاء والاتصالات؛
- **قطب قسنطينة – عنابة**:يغطي قسنطينة، عنابة وسكيكدة، ويرتكز نشاطه على البيوتكنولوجيا الغذائية والصحية، فضلاً عن التعدين، الميكانيك والبتروكيمياء؛
- **قطب سطيف**:يضم سطيف، بجاية، برج بوعريريج ومسيلة، ويركز على البيوتكنولوجيا الغذائية والإنتاجية؛
- **قطب ورقلة**:يشمل ورقلة، حاسي مسعود وغرداية، ويهتم بالبتروكيمياء، الطاقات المتجددة، والفلاحة الصحراوية.

وهي كما موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03):الاقطاب التنافسية في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم آفاق 2030

المصدر:(بلغنامي، 2024، صفحة 156).

من خلال معاينة الخريطة أعلاه والتي توضح مجموع العناقيد الصناعية الموجودة في الجزائر، يلاحظ غياب شبه كلي لهذه الظاهرة باستثناء بعض العناقيد الرسمية وقليل من المبادرات خاصة للمتعاملين الخواص .

ثانيا: أمثلة عن عناقيد صناعية قائمة في الجزائر

1. تجربة الحظيرة التكنولوجية "سيدي عبد الله"

انطلقت تجربة الجزائر في مجال الحظائر التكنولوجية مع وضع حجر الأساس لحظيرة سيدي عبد الله في 30 ماي 2004 من طرف وزير البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. تقع الحظيرة في المدينة الجديدة لسيدي عبد الله على بعد 25 كلم من الجزائر العاصمة، وتمتد على مساحة تقدر بـ 100 هكتار. وتُصنَّف هذه الحظيرة كمشروع استراتيجي يهدف إلى تعزيز الاقتصاد المبني على المعرفة من خلال دعم أنشطة تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتشمل بنيتها التحتية: حظيرة تقنية، وحدة للإبداع، وقطب دعم موجه للمؤسسات (**حساني و خوني، 2010، صفحة 08**).

تتكون الحظيرة من عشرة مشاريع رئيسية، من بينها إنجاز فندق مصنف خمس نجوم بسعة 156 غرفة، قاعة محاضرات بـ 600 مقعد، مقر لوكالة التسيير، مركز بحث متخصص في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، معهد عالٍ للاتصالات، وكالة للإنترنت والاتصالات، إضافة إلى فضاءات مخصصة لحاضنات المؤسسات الناشئة في ميدان التكنولوجيا المتقدمة. ويُعد هذا المشروع قطبًا تقنيًا واقتصاديًا مستقبليًا تم تمويله من خلال شراكات محلية ودولية، بمساهمة بلدان على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا، وكوريا الجنوبية. وتهدف الحظيرة إلى خلق بيئة ديناميكية جاذبة للمؤسسات الناشطة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال عبر توفير بنية تحتية متطورة، وتشجيع الابتكار من خلال إنشاء مركز للبحث وتعزيز الشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص. كما تسعى إلى تحويل المنطقة إلى فضاء استثماري دولي يسمح بنقل التكنولوجيا الحديثة، وتنويع سلاسل القيمة في قطاع الاتصالات والإعلام (**الطيبي، 2016، صفحة 202**)

- **أهداف الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله**

تتلخص فيما يلي(**وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، 2006**)

- ✓ تحفيز أنشطة تكنولوجيات الإعلام والاتصال لتصبح رافعة للنمو الاقتصادي.
- ✓ العمل كمحور مادي وافتراضي لتطوير أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر.
- ✓ تسريع وتيرة تأسيس وتوسيع المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة ودعمها لرفع قدراتها الابتكارية والتنافسية.
- ✓ تعزيز عدد المؤسسات الجديدة في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بما يسهم في خلق مناصب شغل جديدة وتطوير التكنولوجيات المتقدمة وزيادة حجم الاستثمارات الخاصة.
- ✓ المساهمة في الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات من خلال تمكينهم من إنشاء مؤسساتهم الخاصة.
- ✓ تنويع مصادر الدخل الوطني عبر بناء قطاع إنتاجي قائم على المعرفة.

يمثل الشكل الموالي أهم الأطراف الفاعلة في العنقود الصناعي(الحظيرة) التكنولوجية سيدي عبد الله:

الشكل رقم (04):الأطراف الفاعلة في العنقود الصناعي(الحظيرة) التكنولوجية سيدي عبد الله

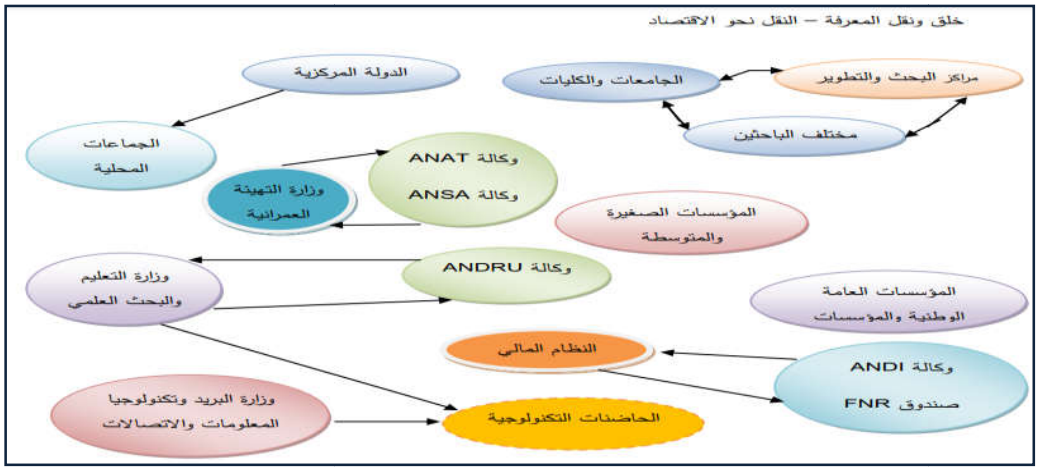

المصدر:(الطيبي، 2016، صفحة 288).

تشغل البنية التحتية الكلية للمركب مساحة تقدر بـ 43.000 م^2، وقد تم تصميمها وفق معايير المباني الذكية وشبكات النفاذ المتطورة، بما يؤهل الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله لتكون قطبًا تكنولوجيًا تنافسيًا بمقاييس عالمية. وبفضل شراكاتها مع الفاعلين المحليين والدوليين، من القطاعين العام والخاص، يتوقع أن تصبح المدينة التكنولوجية محورًا استراتيجيًا في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بما يعزز نشر أدواتها وخدماتها عبر مختلف الأنشطة الاقتصادية، ويدعم التحول نحو بناء مجتمع قائم على المعرفةوإلى جانب البنية التحتية والخدمات الأساسية، تضم الحظيرة مؤسسات متخصصة في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال، على غرار مرصد تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الذي يوفر للمؤسسات معلومات دقيقة حول ديناميكيات السوق، فضلًا عن وكالات الإنترنت، ومراكز إصدار الشهادات الرقمية، وغيرها من الهيئات الداعمة. وتشكل هذه المكونات في مجموعها نواةً لبيئة متكاملة تسعى إلى رفع كفاءة المؤسسات الوطنية وتطوير قدراتها التنافسية في الاقتصاد الرقمي.

الشكل رقم (05):النشاطات الأساسية للحظيرة التكنولوجيا سيدي عبد الله

المصدر:(الطيبي، 2016، صفحة 218).

2. تجربة عنقود التمور بولاية بسكرة

انطلقت المرحلة الأولى سنة 2011، حيث تم إحراز تقدم ملحوظ خلال فترة وجيزة، غير أنّ البرنامج عرف توقفًا ميدانيًا قبل أن يُستأنف مجددًا ما بين أواخر 2012 إلى غاية 2015، ليتوقف بعد ذلك مرة أخرى.وقد تميزت هذه المرحلة بعقد أول لقاء في مارس 2011 بالجزائر العاصمة، جمع مختلف الأطراف المعنية بالوزارة الوصية والشريك الألماني، ثم لقاء ثانٍ في جوان 2011 بولاية بسكرة، أسفر عن إنشاء أول خلية متابعة وتنظيم خاصة بعنقود التمور. تولّت هذه الخلية، التي ضمّت جمعية مصدري التمور ببسكرة (برئاسة السيد غمري يوسف)، جمعية منتجي التمور، وزارة الصناعة، مديرية الصناعة على مستوى الولاية، مركز البحث العلمي والتقني للمناطق الجافة ببسكرة(CRSTRA) ، المعهد التقني لتنمية الزراعة الصحراوية(ITDAS) ، غرفة الفلاحة، وجمعيات حماية المستهلك المحلية، مهمة التنسيق والمتابعة وتنظيم لقاءات لشرح محاور البرنامج وآليات تنفيذه ميدانيًا.ابتداءً من سنة 2012، باشرت الخلية مهامها العملية بالتعاون مع خبراء مختصين في برامج تطوير المؤسسات، حيث شمل عملها الجانب التقني والميداني. كما قامت بإنجاز تشخيص شامل لسلسلة إنتاج التمور على مستوى الولاية، من الفلاح إلى وحدات التكييف والتصدير. وأفضى هذا التشخيص إلى تحديد ثلاثة محاور رئيسية:(**خبيزة و كرامة، 2023، صفحة 18**)

- مرافقة وحدات التكييف والتصدير بهدف تحسين جودة المنتج والخدمات المقدمة.
- توفير التكوين القانوني والإداري لفائدة الفاعلين في العنقود.
- إنشاء مصنع متخصص في تجزئة التمور وتحويلها واستخراج مشتقاتها.

أما المرحلة الثانية، فقد جاءت في إطار سعي وزارة الصناعة والمناجم، ممثلة في المديرية العامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى استكمال برنامج الشراكة التقنية الجزائرية–الألمانية، اعتمادًا على خبرة برنامجIDEE-GIZ ، الذي يرتكز على محوري الجودة والابتكار. وقد كان الهدف من هذه المرحلة هو ضمان التطبيق الأمثل للمعايير الدولية والتحكم في تقنيات إدارة العناقيد الصناعية.

- **أهداف إنشاء عنقود التمور** يمكن تلخيصها فيما يلي:(**خبيزة و كرامة، 2023، صفحة 23**)

✓ تحسين توزيع الثروة والمساهمة في رفع مستوى معيشة الأفراد من الفلاح إلى المستهلك النهائي؛

✓ تعزيز التعاون بين مختلف الأطراف الفاعلة في العنقود لمواجهة التحديات التي تعترض الفلاحين والمنتجين والموزعين والمستهلكين؛

✓ الحصول على شهادة مطابقة الجودة(IFS) وتطوير آليات التنموية لضمان استدامة المشروع؛

✓ فتح آفاق للتعاون مع عناقيد صناعية أخرى، مثل عنقود المشروبات ببجاية الذي يعمل على إنتاج مشروب بنكهة التمر.

3. تجربة عنقود الطماطم بالشرق الجزائري

يعتبر عنقود الطماطم الصناعية حديث الإنشاء، حيث يتركز هذه العنقود في المنطقة الشرقية من البلاد (عنابة، سكيكدة، الطارف، قالمة) وهي مناطق مهيأة لهذا النوع من الصناعة نظرا للخبرة الكبيرة التي يملكها الفلاحين، وكذلك للمردودية العالية للهكتار في تلك المنطقة، حيث تم إنتاج الطماطم الصناعية في الجزائر 13 مليون قنطار سنة 2020.والشكل الموالي يوضح التكامل بين مختلف الأطراف الفاعلة في هذا العنقود:

الشكل رقم (06):العنقود الصناعي المقترح لمنتج الطماطم الصناعية في الجزائر

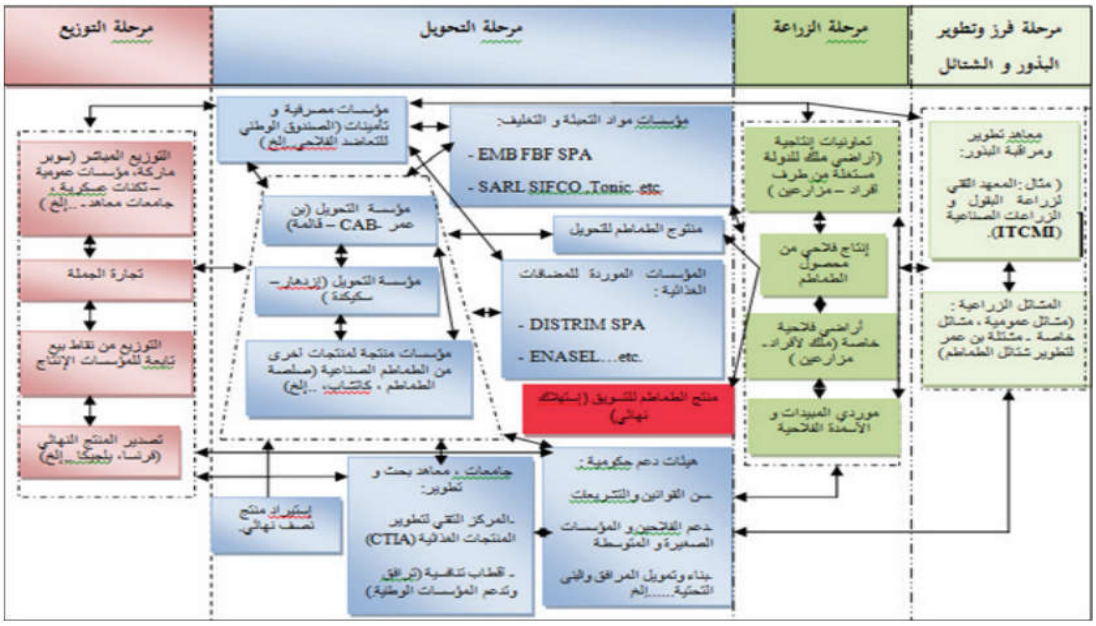

المصدر:(حدادة و مداح، 2018، صفحة 129).

ومن أبرز مكونات عنقود الطماطم الصناعية(**حدادة و مداح، 2018، صفحة 129**):

- المشاتل النموذجية لتطوير بذور وشتائل الطماطم والمزارعين والمنتجين للطماطم الصناعية (5000) مزارع؛
- مصانع التحويل والتعليب ومصانع إنتاج مختلف منتجات التغليف والتوضيب علب صناديق بلاستكية علب كرطون، أوراق التغليف)؛
- مؤسسات التأمين من المخاطر المتعددة.؛
- الهيئات الحكومية المرافقة والداعمة لمختلف الفاعلين في قطاع الصناعات التحويلية ومراكز تدريب الفلاحين وعمال قطاع التحويل؛
- موردي البذور والأسمدة والمبيدات؛
- المؤسسات الموردة للمستلزمات الغذائية التي تدخل في عملية الإنتاج ومؤسسات توزيع مختلف منتجات الطماطم الصناعية.

تعمل المشاتل النموذجية الخاصة بتطوير بذور الطماطم على تزويد الفلاحين بشتائل عالية المردودية ومناسبة للبيئة الزراعية المحلية، وذلك من خلال إبرام عقود شراكة معهم. فعلى سبيل المثال، تقوم المشتلة النموذجية لعمر بن عمر بولاية قالمة بتوفير شتائل ذات إنتاجية مرتفعة للفلاحين المتعاقدين، على أن تُخصم تكلفتها لاحقاً عند تسديد قيمة المحصول، كما تتيح بيع هذه الشتائل مباشرة للفلاحين غير المتعاقدين معها (**غربي و بن عمر ، 2021، صفحة 306**).

ثالثا: متطلبات تفعيل العناقيد الصناعية في الجزائر لدعم التنويع والتنافسية

تُعَدّ استراتيجية بناء وتنمية القدرة التنافسية للعناقيد الصناعية إحدى الركائز الجوهرية لتدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري وتعزيز مسارات التنمية والتنوع الاقتصادي. غير أنّ تحقيق هذه الأهداف يتطلب القيام بإصلاحات هيكلية وتعديلات جوهرية ضمن منظومة متكاملة من العوامل والسياسات الاقتصادية الداعمة، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي (**بلغنامي، 2024، صفحة 163**):

- **تهيئة بيئة استثمارية محفِّزة** من خلال وضع إطار قانوني وتشريعي واضح ومرن وشامل، بما يتيح استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتشجيعها على التوسع؛
- **دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات** عبر تقليص الإجراءات البيروقراطية وتوفير حوافز جبائية ومالية مناسبة، مع التركيز على القطاعات ذات القدرة التنافسية العالية القادرة على خلق موارد مالية بديلة؛
- **مواصلة إصلاح السياسة النقدية** بغرض تحقيق الاستقرار النقدي، وهو شرط أساسي لاستدامة النمو وزيادة القدرة التنافسية، وذلك بالاعتماد على توظيف احتياطات الصرف الكبيرة وتعزيز متانة الجهاز المصرفي؛
- **تطوير السوق المالية** بالنظر إلى دورها المحوري في تعبئة الادخار الوطني وتوجيهه نحو الاستثمار المنتج، فضلاً عن مساهمتها في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتنويع مصادر التمويل؛
- **تأهيل سوق العمل الوطني** عبر إصلاحات تشريعية مناسبة، وإشراك القطاع الخاص في صياغة وتنفيذ السياسات التدريبية والبرامج التأهيلية، بما يرفع من كفاءة اليد العاملة وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد المعرفي؛
- **تعزيز البنية التحتية والهياكل القاعدية** من خلال توفير خدمات ذات جودة عالية، مع تشجيع الشراكات مع القطاع الخاص لإنجازها وتسييرها بما يضمن فعاليتها واستدامتها؛
- **تطوير العلوم والتكنولوجيا** عبر إنشاء مراكز بحث وابتكار متخصصة تعمل على نقل وتوطين التكنولوجيا وبناء قاعدة علمية وطنية، تُعزِّز من دور الاقتصاد القائم على المعرفة.

وبتالي تمثل هذه المتطلبات فرصة استراتيجية لتحويل العناقيد الصناعية في الجزائر إلى محركات حقيقية للنمو الاقتصادي. كونها تسهم في تعزيز التكامل بين مختلف الفاعلين (مؤسسات، جامعات، مراكز بحث، قطاع خاص)، وتدعيم اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي من خلال منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة عالية. كما أن تطوير هذه العناقيد يُمكّن من تقليص التبعية لقطاع المحروقات، ويخلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن مساهمته في رفع معدلات التشغيل، وتحفيز الابتكار.

خلاصة:

في نهاية هذه الورقة البحثية يمكن القول أن العناقيد الصناعية تمثل إحدى الأدوات الفعالة القادرة على دفع مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر، نظرًا لما توفره من آليات لتعزيز الترابط بين القطاعات، وتحقيق وفورات الحجم، وزيادة التنافسية على المستويين الوطني والدولي. غير أن خصوصية البنية الاقتصادية الجزائرية، المتمثلة في هشاشة القطاع الصناعي وضعف التكامل بين الفاعلين الاقتصاديين، ما تزال تشكل عائقًا أمام تفعيل هذه الاستراتيجية بالصورة المثلى.

نتائج الدراسة: تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- ✓ تحظى العناقيد الصناعية باهتمام كبير من دول العالم لأنها تقوم بتفعيل العلاقات وتقوية الترابط والتشابك لاقتصادي، وتعد سبيلا لاندماج الصناعة الوطنية في الاقتصاد العالمي من خلال زيادة تنافسيتها؛

- ✓ ظل الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل شبه كلي على عائدات المحروقات، مما جعله هشّاً أمام تقلبات الأسواق العالمية، في حين بقيت مساهمة القطاعات غير النفطية محدودة. رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة لتنويع مصادر الدخل وتشجيع الاستثمار الخاص، فإن النتائج المتحققة لم ترقَ إلى مستوى إحداث تحول حقيقي، الأمر الذي يعكس استمرار الطابع الريعي للاقتصاد مع تنويع جزئي وبطيء؛
- ✓ إن القطاع الصناعي الجزائري، رغم ما يتوفر عليه من مقومات وموارد، لم يرق بعد إلى مستوى المساهم الفعّال في النمو الاقتصادي، وهو ما يعكس غياب التكامل بين الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية وسياسات تطوير العناقيد؛
- ✓ أظهرت التجربة الجزائرية محدوديتها وتواضعا في اعتماد العناقيد الصناعية، حيث نشأت هذه الأخيرة بصفة عفوية ودون إطار تنظيمي واضح، مما جعلها غير قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة في تعزيز القيمة المضافة؛
- ✓ تواضع التجربة الجزائرية في العناقيد الصناعية مقارنة ببعض الدول الأجنبية أو حتى العربية يرجع بشكل كبير إلى حداثة اعتماد هاته الاستراتيجية من جهة وإلى عدم وجود تكامل بين الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية والعناقيد من جهة أخرى.

توصيات الدراسة:

وانطلاقًا من هذه النتائج، تبرز جملة من التوصيات التي من شأنها تعزيز دور العناقيد الصناعية في تحقيق التنويع الاقتصادي، من بينها:

- ✓ ضرورة وضع إطار قانوني وتشريعي يحدد بوضوح آليات إنشاء وتسيير العناقيد الصناعية؛
- ✓ بناء مؤسسات متخصصة تتكفل بمتابعة وتقييم برامج التنويعوتوفير الدعم اللازم للإنشاء الصناعات المكونة للعنقود وتنويع مصادرها؛
- ✓ ضرورة وضع تصورمؤسسي لاستهداف التنويع الاقتصادي من خلال إنشاء هيئات وبرامج متخصصة في هذا المجال؛
- ✓ ضرورة تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والانفتاح على الخبرات الدولية في هذا المجال؛
- ✓ استغلال العائدات المالية للمحروقات في إنشاء قاعدة صناعية متنوعة، مع التركيز على الصناعات التحويلية؛الصناعة الغذائية والنسيج والصناعات الميكانيكية؛
- ✓ ضرورة إصلاح المنظومة المالية والمصرفية بما يسمح بتمويل الابتكار وتبني التكنولوجيات الحديثة؛
- ✓ تفعيل البنية الرقمية وتوفير قواعد بيانات شاملة عن فرص الاستثمار الصناعي.

قائمة المراجع:

Al-Anani, M. (2020). *Industrial cluster strategy as a solution for small and medium enterprises*. Consulté le 08 01, 2025, sur https://dranany.com/641

Banque d'Algérie .(2021) .*Transparency International, CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX,; 2002-2016*.

Banque d'Algérie. (juin 2012). *bulletin statistique, séries rétrospective, statistiques monétaires, 1964-2011*.

la Banque d'Algérie ، .(2022) .*RAPPORT ANNUEL de la Banque d'Algérie EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE*.،

Porter, M. (1998). Clusters and the new economics of competition. *Harvard Business Review, 76*(6), 77-90.

saudiped

أحمد صديقي، و عبد الله الطيبي. (مارس، 2022). العناقيد الصناعية الإستراتيجية البديلة لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-. *مجلة التمكين الاجتماعي، 01*(04).

البنك الدولي. (2022).

الجبوري، حامد عبد الحسين. (2019). التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية. مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، شبكة النبأ المعلوماتية، تم الاسترداد من http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989

أنفال حدة خبيزة، و مروة كرامة. (2023). العناقيد الصناعية كآلية للنهوض بقطاع التمور من أجل التنويع الاقتصادي في الجزائر. *المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي، 05*(01)، 08-26.

إيمان الحداد . (2022). التجربة المصرية فى إنشاء العناقيد الصناعية ودورها كنواة للمجتمعات الصناعية المتكاملة: دراسة حالة مدينة الأثاث بدمياط. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 16*(15)، 71-111.

ذياب عساف نزار، و روكان عواد خالد. (2014). متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر. *مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 06*(02).

سعاد قوفي . (2017). التجمعات العنقودية كعامل تنافسي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . دراسة لبعض تجارب البلدان النامية. *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادي، جامعة محمد خيضر.

شوقي جباري، و حمزة العوادي. (2024). قراءات في التجارب الدولية الرائدة لاستراتيجية العناقيد الصناعية –تجربة إيطاليا الثالثة ووداي السيلكون نموذجا. *المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية*،(03)، 35-54.

صندوق التنمية الصناعية السعودي. (2008). *التقرير السنوي*. الرياض.

عادل غربي، و بن عمر محمد البشير . بن عمر . (2021). العناقيد الصناعية ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، 14*(01)، 295-314.

عبد الله الطيبي. (2016). تحليل دور العناقيد الصناعية في تعويو استراتجية التنمية الصناعية في الجزائر. *رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص اقتصاد دولي*. الجزائر، جامعة وهران، قسم العلوم الاقتصادية.

عطاء الله بن طيرش، و ابا بكر بوسالم. (2017). إستراتيجيات تعزيز القدرة التنافسية للمناطق الصناعية دراسة تحليلية للعناقيد الصناعية في الجزائر. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*(17)، 83-101.

فاطمة كافي ، و فريدة محبوب. (2018). العناقيد الصناعية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق نموذج الاقتصاد الصناعي Scp. *مجلة العلوم الإدارية والمالية، 02*(02)، 171-184.

فريد حدادة، و عرابي الحاج مداح. (2018). متطلبات تطبيق العناقيد الصناعية لإعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية دراسة حالة فرع الطماطم الصناعية الجزائرية. *الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، 18* ، 117-132.

نبيلة بلغنامي. (2024). العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للرفع من تنافسية الاقتصاد الجزائري. *مجلة بشائر اقتصادية، 10*(01)، 148-168.

نذير طروبيا. (2019). خبرات دولية في مجال العناقيد والتجمعات الصناعية لتوطين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها –مع إشارة إلى تجربة العناقيد التكنولوجية بسيدي عبد الله-. *مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، 03*(01)، 17-37.

وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (2006). *تقرير الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية تقرير حول الحظيرة لسيدي عبد الله.*